

تحليل صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع باستخدام (نموذج رياضي تركيبي) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش . م . خ) خلال المدة المالية 2009 – 2007

أ. م. د. إبراهيم محمد علي الجزراوي
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد
قسم المحاسبة

المستخلص

تعتمد المصارف التجارية العراقية في ممارسة أنشطتها الاقتصادية المختلفة على الأموال الفائضة لدى المواطنين، والشركات، ومؤسسات الدولة المختلفة، وغيرها التي تودعها في هذه المصارف والمتمثلة بالحسابات الجارية والودائع وذلك بهدف تنمية هذه الودائع، وخدمة الاقتصاد الوطني في جوانبه المتعددة. وتتلخص مشكلة البحث في قصور الاهتمام بالأساليب الرياضية الحديثة في دراسة وتحليل صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع، لهذا جاء هذا البحث في استخدام نموذج رياضي تركيبي الذي يتكون من مؤشر رئيسي هو صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع، وثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر مخاطر حقوق الملكية، ومؤشر صافي ربحية الموجودات الكلية، ومؤشر مخاطر المديونية (الرافعة المالية) بطريقة الاستبدال المتتالي (المتسلسل) وعلى الأساس الثابت والمتغير بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش . م . خ) خلال المدة المالية 2009 – 2007 .

Commercial banks in Iraq had applied in practice different forms of its activities upon surplus funds that deposited from individual, firms and many governments units.

Abstract

These deposits take many forms like current acc, deposits in order to growth and serve national economy Various in varicose perspectives .

The problem of this paper its concern with un applied the mathematical models that used in profitability analysis of current acc , and deposits in view of risk, profit efficiency and financial leverage for this reason the paper discussion use the cumulate mathematical model to solve these problem, that content three variables that be used to measuring profitability by consequent replacement method by stable base and by moving base for 2007 – 2009 applied the data collect from Iraq middle east bank.



المقدمة

تعد المصارف التجارية إحدى المؤسسات المالية الوسيطة التي تؤدي دوراً مهماً في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتساهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وخلق موجودات جديدة، أو تحسين القدرة الإنتاجية للموجودات القائمة مما يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة إنتاجية المجتمع، ورغم التطورات العديدة في المصارف التجارية العراقية فإن إيداع الأموال الفائضة لدى المواطنين، والشركات، ومؤسسات الدولة المختلفة، وغيرها على شكل حسابات جارية وودائع ما زال من أهم العمليات المصرفية على الإطلاق والتي لم تول اهتماماً مناسباً بدراساتها وتحليلها من قبل المحاسبين والباحثين.

جاء هذا البحث ليغطي هذه الفجوة العلمية، وذلك باستخدام نموذج رياضي تركيبى يتكون من مؤشر رئيسي هو صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع، وثلاث مؤشرات مالية فرعية مكونة له هي:-

- 1- مؤشر حقوق الملكية إلى الحسابات الجارية والودائع .
 - 2- مؤشر صافي الربح بعد الضريبة إلى الموجودات الكلية.
 - 3- مؤشر الموجودات الكلية إلى حقوق الملكية (الرافعة المالية).
- وتطبيق هذا النموذج على بيانات مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمارات (ش.م.خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009 بطريقة الاستبدال المتتالي (المتسلسل) ، لقد قسم هذا البحث إلى خمسة محاور رئيسية، تناول المحور الأول منهجية البحث والدراسات السابقة، والمحور الثاني خلفية نظرية عن الحسابات الجارية والودائع، والمحور الثالث إعداد وصياغة النموذج الرياضي التركيبي، والمحور الرابع تطبيق النموذج الرياضي التركيبي على بيانات المصرف خلا مدة الدراسة وعلى الأساس الثابت، والأساس المتغير، والمحور الخامس الاستنتاجات والتوصيات ثم قائمة المصادر والمراجع العلمية .
- ونأمل أن نكون قد ساهمنا بإضافة نوعية إلى عملية البحث العلمي في العراق، ومن الله العون والتوفيق.

المحور الأول/ منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: مشكلة البحث

تعتمد المصارف التجارية بشكل خاص في ممارسة أنشطتها الاقتصادية المختلفة على الأموال الفائضة لدى المواطنين ، والشركات ، ومؤسسات الدولة المختلفة ، وغيرها التي تودعها في هذه المصارف والمتمثلة بالحسابات الجارية والودائع والتي تسمى اختصاراً (بالودائع المصرفية) بهدف تنمية هذه الودائع وخدمة الاقتصاد الوطني في جوانبه المتعددة .

وتتلخص مشكلة البحث في قصور الاهتمام بالأساليب الرياضية الحديثة في دراسة وتحليل صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع من حيث المخاطرة ، وكفاءة ربحية الموجودات الكلية ، والرافعة المالية لهذا جاء البحث لمعالجة هذه المشكلة التي ستفيد إدارة المصارف التجارية حتماً والباحثين والمهتمين بهذا الشأن

ثانياً : أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في كونه يتناول المصارف التجارية العراقية باعتبارها إحدى المؤسسات المالية الوسيطة التي تؤدي دوراً مهماً في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة وتساهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها على مستوى الاقتصاد الوطني، وخلق موجودات جديدة أو تحسين القدرة الإنتاجية للموجودات القائمة مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية المجتمع . ورغم التطورات العديدة في المصارف التجارية فإن إيداع الأموال الفائضة على شكل حسابات جارية وودائع ما زال من أهم العمليات المصرفية على الإطلاق والتي لم تول اهتماماً مناسباً بدراساتها وتحليلها من قبل الباحثين لهذا جاء هذا البحث ليغطي - تحليلاً ودراسة - صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش . م . خ)



باستخدام (نموذج رياضي تركيبى) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

خلال المدة المالية 2007 – 2009 باستخدام أداة تحليلية حديثة تتمثل " بنموذج رياضي تركيبى " يتكون من ثلاثة مؤشرات نوعية هي :

- 1- مؤشر حقوق الملكية إلى الحسابات الجارية والودائع .
- 2- مؤشر صافي الربح بعد الضريبة إلى الموجودات الكلية .
- 3- مؤشر الموجودات الكلية إلى حقوق الملكية (الرافعة المالية)

ثالثاً : هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دراسة صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع و تحليلها في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009 باستخدام نموذج رياضي تركيبى تم إعداده واختباره من قبل الباحث ويتكون من ثلاثة مؤشرات مالية نوعية مختارة يعتقد الباحث بتأثيرها على المؤشر الرئيسي وهو صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع وسوف نقوم بتطبيقه بطريقة الاستبدال المتتالي (المتسلسل) على بيانات المصرف خلال مدة الدراسة .

رابعاً : فرضية البحث

تقوم فرضية البحث على تحليل العلاقة بين المؤشرات المالية المكونة للنموذج الرياضي التركيبى وتأثيرها على صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع ، حيث سيكشف هذا النوع من التحليل عن جوانب الضعف والقوة للمؤشرات الفرعية الثلاثة فضلاً عن تأثيرها على المؤشر الرئيسي موضوع الدراسة (ربحية الحسابات الجارية والودائع) وسيوفر معلومات مفيدة وهامة لإدارة المصرف والباحثين والمهتمين بهذا الشأن .

خامساً : مجال البحث (مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ش . م . خ)

تأسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش . م . خ) كشركة مساهمة برأسمال اسمي قدره (400) مليون دينار بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش / 5211/ والمؤرخة في 1993/7/7 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ حينذاك المرقم (36) لسنة 1983 المعدل مدفوعاً منه 25% أي (100) مليون دينار وبعد الحصول على إجازة العمل المصرفي الصادرة عن المصرف المركزي العراقي بكتابه المرقم ص أ / د / 4 / 491/ بتاريخ 28 / أيلول / 1993/ وفقاً لأحكام قانونه السابق المرقم(64) لسنة 1976 ، باشر المصرف عمله وفتح فرعه الرئيسي حتى يبادر المساهمون خلال العام 1995 إلى تسديد القسط الثاني من رأسماله المقرر وقدره (100)مليون دينار عراقي فأصبح رأس المال المدفوع (200) مليون دينار عراقي وبعد أن حقق المصرف أرباحاً مجزية خلال المدة المنتهية في 1995/12/31 قررت الهيئة العامة خلال العام 1996 رسملتها بإضافة ما يعادل القسطين الباقيين الذين مجموعهما (200)مليون دينار عراقي ليصبح رأس المال المقرر (400)مليون دينار عراقي مدفوعاً بالكامل ، مليون دينار عراقي وبعد ثلاث سنوات أي في عام 1999 توجه المصرف إلى زيادة رأسماله الاسمي والمدفوع بشكل متوال سنة بعد أخرى حتى بلغ في نهاية عام 2006 (27) مليار دينار وخلال العام 2007 جرت إضافة (4) مليارات دينار من الإرباح إلى رأس المال (رسملتها) ليصبح المدفوع منه (31) مليار دينار وفي عام 2009 قررت الهيئة العامة إضافة مبلغ (13) مليار دينار من الإرباح المتحققة إلى رأس مال المصرف (رسملتها) ليصبح المبلغ المدفوع (55) مليار دينار عراقي في عام 2009.



(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

سادسا : أساليب جمع المعلومات

- 1 - الجانب النظري: تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من المصادر العربية والأجنبية التي ترتبط بموضوع البحث من كتب، ودوريات، ورسائل واطاريح بهدف تغطية الجانب النظري قدر الإمكان.
 - 2 - الجانب التطبيقي: تم الاعتماد على التقارير السنوية والحسابات الختامية الصادرة من مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة المالية من 2007 - 2009 لدراستها بهدف اختيار عناصر (النموذج الرياضي التركيبى) اللازمة لغرض إعداد النموذج وتطبيقه على بيانات المصرف الفعلية للمدة المالية المذكورة.
- لم يجد الباحث أي دراسة تناولت تحليل ربحية الحسابات الجارية والودائع باستخدام (نموذج رياضي تركيبى) وبطريقة الاستبدال المتتالي (المتسلسل) في العراق أو بطريقة رياضية أخرى - حسب علمه - .

المحور الثاني/ خلفية نظرية عن الحسابات الجارية والودائع

بداية نود أن نشير إلى أن النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين الصادر عن وزارة المالية عام 1992 النافذ اعتمد تصنيف الودائع حسب آجالها، لهذا فقد قسمت الودائع إلى ثلاثة أنواع هي:

* الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية) .

* وودائع التوفير .

* الودائع الثابتة.

لهذا فقد ظهرت حسابات الودائع الثلاثة أعلاه في التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش . م . خ) تحت تسمية (الحسابات الجارية والودائع) حيث أن الودائع تحت الطلب تشير إلى الحسابات الجارية ، وودائع التوفير ، والودائع الثابتة تشير إلى الودائع لهذا فقد جاء عنوان البحث تحليل ربحية الحسابات الجارية والودائع تماشياً مع النظام المحاسبي الموحد .

أما التصنيفات الأخرى للودائع المصرفية فلا مجال لتناولها لضيق مجال البحث ، وسوف نتناول في هذا المحور الفقرات الرئيسية الآتية :

أولاً : مفهوم وتعريف "الحسابات الجارية والودائع

الودائع أو الوديعة تعني لغويا " إيداع شيء لدى شخص آخر لمدة معينة على أن يتعهد هذا الشخص برد الشيء نفسه عند الطلب (سمحان ، 1997 : 55) في حين يرى الشرفاوي أن الودائع جمع وديعة ، والوديعة في اللغة ما استودع ، وأودع الشيء : صاته ، وأودعه مالا : دفعته إليك ليكون وديعة. أما الوديعة اصطلاحاً: فهي الشيء الذي يودع عند شخص لأجل الحفظ (الحسيني ، 2010 : 19) نقلاً عن (الشرفاوي ، 2006 : 215) .

ويرى النجفي الوديعة بأنها (المال الذي يوضع عند شخص لأجل الحفظ) وتعرف بأنها (عقد يلتزم فيه المودع لديه بالمحافظة على الشيء ثم رده بعينه في الموعد المتفق عليه الى صاحبه "المودع") ، والوديعة لا تنتقل ملكية الشيء وإنما تنتقل حيازته الى الشخص المودع لديه لمدة معينة ومن ثم تعاد بعينها (النجفي ، 1982 : 40 - 41) .

لقد عرف قانون المصارف العراقي الوديعة بأنها : (مبلغ نقدي يدفع لشخص سواء أكان مثبتاً في سجل أم لا للشخص المستلم للمبلغ بشروط تقتضي سداد الوديعة أو تحويلها الى حساب آخر بفائدة أو بعلاوة أو بدون فائدة أو علاوة أما عند الطلب أو في وقت أو ظروف يتفق عليها المودع وذلك الشخص أو يتفق عليها نيابة عنهما) (قانون المصارف العراقي ، 2004 : 4) .



باستخدام (نموذج رياضي تركيبي) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

كما ورد في نفس القانون (قانون المصارف العراقي، 2004: 4) أشكال الودائع في المادة 27 - أ ما يأتي:-

(استلام ودائع نقدية في شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل أو أنواع أخرى من الودائع) أو أي أصول أخرى مستحقة السداد تحمل أو لا تحمل فائدة . بينما جاء في قانون البنك المركزي العراقي تعريف الوديعة بأنها (مبلغ معين من المال يدفع لشخص ما سواء أكان مقيدا أم غير مقيد في أي سجل من سجلات مستلم المبلغ وفقا لشروط يتم بموجبها تسديد الوديعة أو نقلها الى حساب آخر بعد إضافة الأرباح أو الحصة المستحقة لها أو بدون إضافة ، سواء كان ذلك بناء على طلب أم بحلول موعد أو تحت ظروف اتفق عليها المودع أو من ينوب عنه مع الشخص "المستلم") (قانون البنك المركزي العراقي ، 2004 : 7) .

أما المادة (239) من قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984 فقد عرفت وديعة النقود بأنها : (وديعة النقود عقد يخول بمقتضاه المصرف تملك النقود المودعة فيه والتصرف فيها بما يتفق ونشاطه المهني مع التزامه برد "مثلها للمودع" ، ويترتب على عقد الوديعة النقدية الأحكام التي نصت عليها المواد (240 ، 241 ، 242 ، 243 ، 244 ، 245) من قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984 ما يأتي:-

1 - أولا - يفتح المصرف حسابا للمودع لقيد العمليات التي تتم بينهما أو العمليات التي تتم بين المصرف والغير لذمة المودع .

ثانيا - لا يقيد في الحساب العمليات التي يتفق الطرفان على إقصائها عنه .

2 - أولا - لا يترتب على عقد وديعة النقود حق للمودع في سحب مبالغ من المصرف تزيد عما هو مودع فيه .

ثانيا - إذا أجرى المصرف عمليات يترتب عليها أن يصبح رصيد حساب المودع لدينا وجب على المصرف إخطاره فورا لتسوية مركزه .

3- يرسل المصرف بيانا بالحساب الى المودع مرة كل سنة في الأقل مالم يقض الاتفاق بخلاف ذلك، ويجب أن يتضمن البيان صورة من الحساب ومقدار الرصيد بعد آخر حركة .

4- ترد وديعة النقود بمجرد الطلب ما لم يتفق على غير ذلك وللمودع في أي وقت التصرف في رصيده الدائن أو في جزء منه ويجوز أن يعلق استعمال هذا الحق على إخطار سابق أو اجل معين ويقف سريان الفوائد الاتفاقية عند حلول الأجل ما لم يتفق على اجل آخر .

5- يكون الإيداع والسحب في فرع المصرف الذي فتح الحساب ما لم يتفق على غير ذلك .

6 - إذا تعددت حسابات المودع في مصرف واحد أو في فروع مصرف واحد اعتبر كل حساب منها مستقلا عن الآخر ما لم يتفق على غير ذلك .

والآن سوف نتناول تصنيف الودائع حسب آجالها (*) وباختصار شديد وعلى النحو الآتي :

(*) للاستزادة راجع دليل المعاملات المصرفية رقم (1) الحسابات الجارية، ورقم (2) حسابات التوفير والودائع النقدية، الصادر عن وزارة المالية ، مصرف الرافدين عام 1987 ، 1984 وعلى التوالي.



(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

ثانيا : الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب) :

وهي الودائع التي يمكن للمودع أن يسحبها كلا أو جزءا في أي وقت من دون الحاجة الى إخطار سابق للمصرف الوديع ، وتقبل المصارف مثل هذه الودائع ولكنها لا تدفع عنها أية فائدة ، أما حسابات هذه الودائع فتسمى بالحسابات الجارية .

والحساب الجاري هو عقد بمقتضاه يتعهد شخصان بان يجعلوا من الحقوق التي تنشأ من عمليات الوفاء والاستيفاء مجرد مفردات في الحسابات ذات صفة دائنة أو مدينة بحيث يكون الرصيد النهائي وحده مستحقا. فقد عرفت المادة (217) من قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984 الحساب الجاري بأنه : (الحساب الجاري عقد يتفق بمقتضاه شخصان على أن يقيدا في حساب عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة الديون الناشئة عن العمليات التي تتم بينهما و من تسليم نقود أو أموال أو أوراق تجارية قابلة للتمليك وغيرها، وان يستعوضا عن تسوية هذه الديون عن كل دفعة على حده بتسوية نهائية ينتج عنها رصيد الحساب عند غلقه) ، ويترتب على عقد الحساب الجاري الأحكام التي نصت عليها المواد (218 ، 219 ، 220 ، 221 ، 222 ، 223 ، 224) من قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984 الآتي :

- 1 - تنتقل ملكية النقود والأموال المسلمة والمقيدة دينا لصاحبها في الحساب الجاري الى الطرف الذي تسلمها.
- 2 - يعتبر الدين قبل عقد الحساب الجاري قد جدد إذا دخل الى الحساب الجاري باتفاق الطرفين ولا تسري على هذا الدين فوائد التقادم ، والفوائد التي كانت تسري عليه قبل قيده في الحساب .
- 3 - يعد قيد السند في الحساب الجاري صحيحا على أن لا يحتسب بدله إذا لم يدفع عند الاستحقاق وفي هذه الحالة تجوز إعادته الى صاحبه وعكس قيده على الوجه المبين في المادة (237) من هذا القانون
- 4 - المفردات المقيدة في الحساب الجاري لا تقبل بمجموعها التجزئة قبل غلق الحساب واستخراج الرصيد
- 5 - لا تجوز المقاصة بين مفرد في الحساب الجاري ومفرد آخر في الحساب ذاته .
- 6 - لا تسقط مفردات القيود المسجلة في الحساب الجاري ما للطرفين من حقوق بشأن العقود والمعاملات التي نشأت عنها تلك المفردات ما لم يتفق على غير ذلك .
- 7 - يجوز لكل طرف في الحساب الجاري أن يتصرف في أي وقت في رصيده الدائن ما لم يتفق على غير ذلك، والحساب الجاري هو احد نوعين رئيسيين من الحسابات المصرفية، أما النوع الثاني فهو الحساب العادي أو حساب الودائع (Deposit Account) .

وصور الحساب الجاري هي:

- الحساب الجاري المكشوف من جانب واحد .

- الحساب الجاري المكشوف من جانبيين .

فالأول: هو الحساب الذي يجب أن يكشف رصيده دائما وفي كل وقت عن رصيد مدين لأحد الطرفين من دون الآخر.

الثاني: الحساب الجاري المكشوف من جانبيين فهو الذي ينتهي رصيده دائما وفي أي وقت الى رصيد دائن أحيانا لأحد طرفيه أو رصيد مدين له أيضا ، أي احتمال المديونية للطرفين واحد وقائم دائما .

(النجفي ، 1982 : 36)

وما دمنا نتحدث عن الحسابات الجارية ، فمن الضروري أن نشير أيضا الى :



(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

الحسابات الجارية المقيمة وغير المقيمة أشار البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم ت خ / 5 / 44199 في 22 / 11 / 1984 المعمم بموجب منشور الإدارة العامة لمصرف الرافدين (عمليات مصرفية) المرقم 445 / 84 في 19 / 12 / 1984 الى تعريف المقيم ، وغير المقيم ، وذلك بإتباع القواعد الآتية في تحديد صفة الإقامة في العراق أو عدمها .

الحساب المقيم : هو الحساب الذي يفتح بالدينار العراقي لدى فروع المصرف وهو :
1 - عراقي ومقيم في العراق بصورة دائمية .

2 - عراقي وليس له إقامة دائمية في العراق ولكنه يزور القطر لمدة ستة أشهر أو مدد مجموعها ستة شهر

3 - عراقي ومقيم في الخارج بأمر من الحكومة العراقية .

4 - إذا لم يكن عراقياً ولكنه يقيم في العراق لمدة لا تقل عن السنة .

5 - اللاجئون الذين ليس لهم محل إقامة في الخارج ولا يحملون إجازة الهجرة في العراق .

ملاحظة : في حالة طلب أي شركة أجنبية فتح حساب مقيم يتطلب الأمر مفاتيح الجهاز المركزي لتسجيل الشركات ومن ثم إحالة الطلب الى البنك المركزي العراقي للنظر في الموضوع .
الحساب غير المقيم : هو الحساب الذي يفتح بالدينار العراقي لدى فروع المصرف للشخص الذي لا ينطبق عليه صفة الإقامة وهي :

1 - الشخص الأجنبي وله محل إقامة مؤقت في العراق بصفة سياسي أو دبلوماسي .

2 - في حالة الشك باعتبار الشخص مقيماً في العراق أو غير مقيم فالأمر يترك الى البنك المركزي العراقي للبت فيه وبعد الاطلاع على جواز سفره ومعرفة مهنته .

Saving Deposits ثالثاً : ودائع التوفير

وديعة التوفير هي وديعة لأجل الغرض منها هو الادخار ، وهي بسبب طبيعتها هذه يمكن للمصرف أن يستخدمها في عملياته الاقراضية والاستثمارية بطريقة أكثر حرية بالقياس الى الودائع الجارية Current Deposit ويتم سحب ودايع التوفير عادة بصورة شخصية وبدفتر خاص يسمى Pass Book وليس بالشيكات، وتدفع المصارف التجارية فائدة على هذا النوع من الودائع بطرق متعددة أهمها ما يأتي :-

أ - طريقة الرصيد الأقل Low Balance

ب - طريقة ما يدخل أولاً يخرج أولاً First In, First Out

ج - طريقة من الإيداع حتى يوم السحب Day of Deposit to Day of Withdrawal

د - طريقة الفائدة المركبة Compounding Consideration

هـ - طريقة أيام الأسبوع Grace Period

و - طريقة الفائدة التعويضية Bonus Interest

وتعد الطريقة الأولى (أ) طريقة الرصيد الأقل هي الطريقة المتبعة في المصارف التجارية العراقية .
وتعرف الوديعة لأغراض التعليمات المصرفية بأنها : (عبارة عن مبالغ نقدية يودعها احد الأشخاص الحقيقيين أو المعنويين لدى المصرف وهي واجبة الدفع عند الطلب أو بعد الإنذار أو في تاريخ استحقاق معين لقاء فائدة معينة أو بدونها وحسب الاتفاق) .

Fixed Deposits رابعا : الودائع الثابتة



(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

نوع من أنواع الودائع لأجل وتتميز بكون السحب عليها مشروطا بمدة معينة ، كأن يكون بإنذار مدته أسبوع أو أسبوعين أو شهر ، ويتم الاتفاق على هذا الموعد ابتداء بين المصرف الوديع وبين المودع ، عادة تتزايد نسبة الفائدة كلما تزايدت مدة بقاء الوديعة لدى المصرف وللمقارنة يلاحظ شهادات الإيداع

Certificate of Deposit

مما تقدم نلاحظ أن الودائع الثابتة هي المبالغ التي تودع لدى المصرف لمدة ثابتة ولقاء فائدة بنسبة معينة تمنح حسب شروط الاتفاق مع المودع.

خامسا : أهمية الحسابات الجارية والودائع

تمثل الحسابات الجارية والودائع لدى المصارف التجارية أهمية كبيرة وتشمل القسم الأكبر من الموارد المتاحة للمصرف بغية استخدامها في أنشطته المتعددة، فعلى سبيل المثال بلغت الأهمية النسبية للحسابات الجارية والودائع لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال مدة الدراسة كمعدل 80% من إجمالي المطلوبات، وهذا يعني أن الحسابات الجارية والودائع تكون أربعة أخماس مجموع المطلوبات الكلية للمصرف، في حين لا تكون مجموع المطلوبات الأخرى (عدا الحسابات الجارية والودائع) إلا ما يقارب الخمس الباقي وهذا ما يؤكد أهمية الحسابات الجارية والودائع بالنسبة الى مطلوبات المصارف التجارية العراقية ومدى اعتمادها على الحسابات الجارية والودائع في عمليات الاستثمار، والإقراض، وتقديم التسهيلات المصرفية وغيرها... الخ . بعبارة أخرى أن المصارف التجارية العراقية تتعامل بأموال الغير (أموال المواطنين أو الشركات أو المؤسسات الحكومية أو غيرها) واستنادا الى ما تقدم فإن أهمية الحسابات الجارية والودائع تبرز في النقاط الآتية :-

1 - تؤدي المصارف التجارية دورا أساسيا ومهما في تعبئة المدخرات وتوجيهها الى قنوات استثمارية منتجة تزيد من عملية التراكم الرأسمالي على مستوى الاقتصاد الكلي وخلق موجودات جديدة أو تحسين القدرة الإنتاجية للموجودات القائمة مما يؤدي الى زيادة إنتاجية المجتمع . (كوين ، 1999 : 6)

2 - لقد مرت المصارف التجارية بمراحل مختلفة فيما يتعلق بالمنتجات (الخدمات) التي تقدمها إذ تطورت المصارف التجارية من النشاط البسيط للصيرفة المتمثل بقبول الودائع وإقراض الأموال الى تقديم أنواع مختلفة من المنتجات (الخدمات) والتعامل بالأدوات المالية المشتقة خارج قائمة المركز المالي وخلال ذلك كانت الصناعة المصرفية تتحول الى أداء دور الوساطة المالية الى جانب الوساطة النقدية من خلال الإسهام في الفرص الاستثمارية الجديدة ، وإدارة محافظ الزبائن ، وإنشاء صناديق الاستثمار والشركات العاملة في أسواق رأس المال مما ساهم في عملية التحول الواسع الى ممارسة الصيرفة الشاملة . (حنفي ، وأبو قحف ، 1991:327) .

3- ويرى Dyckman & Davis أن هناك مجموعة من الأسباب ساهمت في انتشار الأدوات المالية المشتقة والتوسع في استعمالها منذ فترة ثمانينات القرن الحالي لعل أهمها:-

أ - الخضوع الى الإشراف الدولي وإصدار التشريعات والقواعد المنظمة للتعامل بالأدوات المالية المشتقة في أسواق المال العالمية، ومنها المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية .

ب - الاتجاهات المتزايدة نحو العولمة في الأسواق والتي أدت الى التحرر الكبير والتدرجي في الأسواق المالية من القيود المفروضة عليها ، والتي تحد من قيود نشاط المؤسسات المالية وانتقال رؤوس الأموال بين الأسواق .

ج - تزايد المنافسة القوية بين المؤسسات المالية والتجارية على اختلاف أنواعها .

د - تسابق المؤسسات المالية لابتكار احدث المنتجات (الخدمات) والأوراق المالية وطرحها في الأسواق المالية والتغيرات في نظام الضريبة .

هـ - الارتفاع العام في الأسعار (التضخم) Inflation



(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

و- التقلبات في معدلات أسعار الفائدة Interest Rate Volatility والتوجه للعمل بأسعار الصرف المعومة مما دعى الشركات الى إيجاد وسيلة لمواجهة المخاطر الناتجة من التقلبات في أسعار الصرف.

(Dyckman & Davis , 1998 :788)

4- ويرى داغر أن التغييرات في صناعة الخدمات المالية في المدة الأخيرة والتطور والتوسع الهائل في نظم تكنولوجيا المعلومات والتعامل بالأوراق المالية ، أدى الى أن تستجيب (الأوراق المالية) هي الأخرى لهذه التغييرات وبخاصة بعد أن اقتربت بشدة كوسيلة للقياس والتسوية الحالية والمستقبلية وأصبحت خزينا للثروة ومكونا للسيولة موازية للنقود السائلة (الداغر ، 2005: 119) .

5- إن المصارف التجارية كان لديها الدافع الأقوى في البحث عن أنشطة تمويلية خارج قائمة المركز المالي تحقق لها ربحية عالية قياسا بالأدوات المالية الأخرى وتحديدا في عقد الثمانينات من القرن الماضي، إذ ارتفعت خسائر القروض بسبب تصاعد معدلات الفائدة ومنافسة المؤسسات المالية الأخرى للمصارف التجارية في عملية الإقراض الأمر الذي أدى الى إقناع العديد من المصارف التجارية الكبيرة ولجوءها للبحث عن أساليب تمويلية حديثة. (Sauders, 2000: 230 – 231)

6- تعد الحسابات الجارية والودائع وسيلة للحد من الضغوط التضخمية التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك لان الحسابات الجارية والودائع تمثل حجب جزء من الدخل الممكن التصرف به في شراء السلع والخدمات مما يؤدي الى تقييد الاستهلاك وهو يمثل شرطا ضروريا لتحقيق الاستقرار النقدي والتخفيف من الضغوط التضخمية (العزاوي ، 1997: 22) .

7- تعد الحسابات الجارية والودائع من أقدم المنتجات (الخدمات) التي تقدمها المصارف التجارية. ويطلق عليها ودائع تحت الطلب بسبب إمكانية سحبها من قبل المودع في أي وقت يشاء سواء كانت بشيك بالنسبة للحسابات الجارية أو نقدا بالنسبة للودائع إذ أصبحت هذه الودائع تمثل نسبة كبيرة من منتجات (خدمات) المصارف في الاقتصاد الوطني . (Roes, 1991: 36)

8- لقد تطورت أنشطة المصارف الى ما يعرف بالمصارف الشاملة وهي المصارف التي تستخدم فلسفة التنوع على نحو واسع ، وتجميع أنماط العمل المصرفي من اجل تنمية مواردها وتوظيفاتها وتسعى لإحداث الموازنة بين العوائد المتحققة والمخاطر المحتملة ، وتولي الجانب الاستثماري التنموي الأهمية اللازمة كي تضطلع بدور بارز في دعم وتأسيس المشروعات القائمة أو الجديدة ، وتطوير السوق المالية فضلا عن تحسين الخدمات المصرفية والمالية . (الياسري ، 2010: 27)

9- تقوم المصارف التجارية بتعبئة المدخرات ، وتوزيع الموارد المتاحة بكفاءة على الأنشطة الاستثمارية المختلفة ، وبذلك تساهم في دعم الاقتصاد الوطني فعلى سبيل المثال تقوم المصارف التجارية بتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة وذلك عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية معتمدة على موارد المصرف الخارجية من " الحسابات الجارية والودائع " بشكل أساس فضلا عن مواردها الداخلية المتمثلة برأس المال والاحتياطيات التي لا تشكل إلا نسبة قليلة .

10- تعد الحسابات الجارية والودائع المورد الرئيسي الأكبر للمصارف التجارية إذا بدونه لا تستطيع المصارف التجارية من ممارسة أنشطتها المتعددة لهذا نجد توجه المصارف التجارية نحو استحداث أساليب جديدة ومتطورة لجذب الحسابات الجارية والودائع بهدف استثمارها وتميئتها لكونها أقل تكلفة من مصادر تمويل رأس المال والاحتياطيات حيث تتمثل تكلفة الحسابات الجارية والودائع في معدل الفائدة الواطئة أو بدونها في حين تتمثل الإيرادات في العائد من الأموال المستثمرة البديلة الذي ينطوي على عنصر المخاطرة. (Koch & Macdonald , 2000 : 102))



باستخدام (نموذج رياضي تركيبى) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

- 11 - تعد الحسابات الجارية والودائع أكثر خصوبة وأقل تكلفة من رأس المال والاحتياطات رغم أنها لا تمثل مصادر تمويل خصبة يمكن للمصرف أن يعتمد عليها في تدعيم طاقته الاستثمارية ، كما أن تكلفتها تفوق تكلفة الودائع المصرفية (هندي ، 2000 : 145)
- 12 - تؤدي المصارف التجارية خدمة هامة للاقتصاد الوطني بقبولها الحسابات الجارية والودائع لكونها تسهل عملية الدفع الناجمة عن عمليات التبادل التجاري بأمان وبأقل المخاطر أو انعدامها ، وتشجع الادخار الذي يمثل ركنا أساسيا في عملية التوازن الاقتصادي ، والاستثمار النقدي فضلا عن استخدام الأموال في المجالات الاقتصادية المختلفة .
- 13 - تبرز أهمية الحسابات الجارية والودائع في الاقتصاد القومي للدول النفطية حيث تمثل هذه الودائع المصرفية نسبة كبيرة جدا من موارد المصارف التجارية وغالبا ما تكون هذه الودائع بدون فائدة أو بفائدة رمزية ، والملاحظ نمو النشاط النقدي فضلا عن الفائض الحكومي في هذه الدول بصورة كبيرة وبدلا من توجيه هذه الأموال في النشاط الاستثماري والاجتماعي متوسط وطويل الأجل نرى استخدامها في خدمة النشاط التجاري قصير الأجل .
- 14 - تمثل الحسابات الجارية والودائع مصدرا منخفض التكاليف إذ أن تكاليف مصادر الأموال الأخرى ولاسيما رأس المال، والإرباح المحتجزة تكون عالية جدا ، حيث يطلب المساهمون عاندا يساوي تكلفة الفرصة البديلة التي يمكن الحصول عليها لو تم استثمار أموالهم في مجالات استثمارية أخرى وهي بالتأكيد أعلى من الفائدة التي تدفعها المصارف التجارية على الودائع فضلا عن أن تكلفة الاقتراض تفوق تكلفة الودائع بسبب المخاطر التي يتعرض لها المقرض في حالة إعسار المصرف . (هندي ، 1996 : 144)
- 15 - تأتي أهمية المصارف التجارية في دورها كوسيط بين المقرض والمقترض يحقق مزايا كبيرة للاقتصاد القومي والأفراد، فجميع ودائع الأفراد، والشركات ، والمؤسسات الحكومية الأخرى في أماكن محددة ومعروفة يؤدي الى حسن استغلالها ويقدم خدمة مزدوجة لصاحب الفائض الذي يبحث عن وسيلة لتوظيف أمواله وللمشروع الذي يحتاج للتمويل كما أن تركيز الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة يحقق مزايا الإنتاج الكبير الناجمة عن التخصص ومن ثم أداء الخدمات للطرفين بأقل تكلفة ممكنة (حشيش ، 1993 : 210) .
- 16 - كذلك تبرز أهمية الودائع ودورها الحيوي في تحقيق ما يأتي: (سلامة، 1986 : 4)
- أ - امتصاص القوة الشرائية الفائضة إذا كانت موجهة نحو الادخار.
- ب - الحد من الاكتناز، لان الاكتناز يعد بمثابة تعطيل للأموال وحجبها عن النفع العام.
- ج - كبح جماح التضخم .
- د - تأكيد أفضلية العملة المحلية بوصفها أداة للادخار وهذا يرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي في البلد والظروف الاقتصادية التي يعيشها .
- 17 - إن أهمية الحسابات الجارية والودائع تبرز بالنسبة للمودع سواء كان فردا أو شركة أو مؤسسة حكومية تأتي من كونها احد الموجودات المالية المهمة التي يرى المودعين في اقتنائها والتي تتصف بسهولة الحصول عليها، إذ تمكن مختلف أصناف المدخرين التعامل معها فصغار المدخرين الذين يصعب عليهم شراء الأسهم أو السندات تمثل البديل المناسب لهم كون المصارف التجارية تقبل الإيداع بأي كمية كانت من المبالغ فضلا عن عرض ودائع ذات مبالغ كبيرة موجهة الى كبار المستثمرين ومنشآت الأعمال مثل، شهادات الإيداع ذات الأصناف الكبيرة مع توفرها بأجال مختلفة تناسب حاجات المودعين فهناك الودائع تحت الطلب ليوم واحد أو حتى ليلة واحدة وشهادات الإيداع لسنوات عدة .
- 18 - توفر الحسابات الجارية والودائع عاندا مجزيا للمودع يتناسب وطول اجل الوديعة فضلا عن مأمونية الأموال وبخاصة إذا كانت مودعة في مصرف حكومي معروف ذي سمعة جيدة .



باستخدام (نموذج رياضي تركيبى) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

(ش. Kaufman, 1980: 87) خلال المدة المالية 2007 – 2009

19 - كما تبرز أهمية الودائع بالنسبة إلى جمهور المودعين والشركات والمؤسسات الحكومية المختلفة وغيرها من ناحية تحقق العديد من المزايا ، فالودائع لن تكون محلا للضياع أو السرقة ، ويمكن نقلها بسهولة تامة من دون تكلفة، أو مخاطر مهما كانت قيمتها وبعد المسافة بين الدافع والمتسلم. كما ويمكن أن يستخدم المودع التسهيلات التي تقدمها المصارف التجارية فيما يتعلق بتنظيم المالية الجارية والمستقبلية ويمكنه من الاستفادة من الخدمات المصرفية الكثيرة ومن أهمها دفتر الشيكات أو دفتر التوفير في تسوية معاملاته المالية (كنوع من الضمان) وتنظيم الحسابات وتحقيق الأمان ويحصل المودع عادة على فائدة (عائد) على هذه الأموال المودعة في الحساب ، ولاسيما إذا كان هذا الإيداع لا يتعلق بالحسابات الجارية وإنما بالحساب الادخاري (التوفير).

المحور الثالث/ إعداد وصياغة النموذج الرياضي التركيبي

يتكون النموذج الرياضي التركيبي من أربعة مؤشرات مالية كمية تم اختيارها من قبل الباحث بعد دراسة التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش. م. خ) للمدة المالية من 2007-2009 وهذه المؤشرات هي :

- 1 - صافي الربح بعد الضريبة .
 - 2 - حقوق الملكية (المساهمين) .
 - 3 - مجموع الموجودات الكلية.
 - 4 - الحسابات الجارية والودائع.
- وبالرجوع الى (التقارير السنوية) الخاصة بمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش. م. خ) خلال المدة المالية من 2007-2009 تم إعداد الكشف رقم (1) المرفق . وترك التعليق على الكشف رقم (1) الآن لضيق مجال البحث والتزامنا بعدد صفحات النشر المحددة سلفا ، على أن نستعين به عند تطبيق النموذج الرياضي التركيبي .

الكشف رقم (1)

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش. م. خ)

كشف بالمؤشرات المالية الكمية وانحرافاتها المطلقة وتطورها المنوية خلال الفترة المالية 2007 – 2009 (ملاحظة : المبالغ مقربة لأقرب مليون دينار عراقي)

ت	المؤشرات المالية الكمية	المدة المالية			الانحرافات المطلقة للمؤشرات المالية الكمية			تطور المؤشرات المالية الكمية المنوية		
		2007	2008	2009	2-3	2-4	3-4	2:3x100	2:4x100	3:4x100
1	صافي الربح بعد الضريبة	14451	13952	11707	(499)	(2744)	(2245)	%96.5	%81	%83.9
2	حقوق الملكية	50449	63840	75547	13391	25098	11707	%126.5	%149.7	%118.3
3	الموجودات الكلية	406783	569668	557540	162885	150757	(12128)	%140	%137.1	%97.9
4	الحسابات الجارية والودائع	333057	431100	452215	98043	119458	21115	%129.4	%135.8	%105



باستخدام (نموذج رياضي تركيبي) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

المصدر : من إعداد الباحث استنادا الى التقارير المنشورة خلال المدة المالية 2007-2009 في المدة المالية (ش . م . خ) خلال المدة المالية 2009 - 2007



باستخدام (نموذج رياضي تركيبى) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

ولغرض صياغة (النموذج الرياضي التركيبي) الذي يتكون من مؤشر رئيسي هو صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع، فضلا عن المؤشرات المالية النوعية المتفرعة عنه بعد ربط المؤشرات المالية الكمية الواردة في الكشف رقم (1) مع بعضها بدلالة ومعنى بهدف الوصول الى المؤشرات المالية النوعية التي تكون النموذج الرياضي التركيبي وذلك على النحو الآتي:

1 - ربط صافي الربح بعد الضريبة بالحسابات الجارية والودائع بهدف إعداد المؤشر الرئيسي (موضوع الدراسة) وهو مؤشر ربحية الحسابات الجارية والودائع و يتكون بسط هذا المؤشر من صافي الربح بعد الضريبة، ومقامه من الحسابات الجارية والودائع وكما يأتي:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الحسابات الجارية و الودائع}} = \text{صافي ربحية الحسابات الجارية و الودائع}$$

ويقيس لنا هذا المؤشر مدى مساهمة الحسابات الجارية والودائع في تحقيق العائد (صافي الربح) لصالح المصرف. بمعنى إن هذا المؤشر يعبر عن قدرة المصرف على توليد صافي الأرباح من تشغيل (توظيف) الحسابات الجارية والودائع بمختلف أنواعها في أنشطة المصرف المختلفة وما يترتب على ذلك من ازدياد عوائد المصرف الصافية. (Cornett, 2006: 34)

2 - ربط حقوق الملكية (حقوق المساهمين) بالحسابات الجارية والودائع بهدف إعداد مؤشر مخاطر حقوق الملكية، و يتكون بسط هذا المؤشر من حقوق الملكية ومقامه من الحسابات الجارية والودائع وكما يأتي:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الحسابات الجارية و الودائع}} = \text{مخاطر حقوق الملكية}$$

ويقيس لنا هذا المؤشر قدرة المصرف على رد الحسابات الجارية والودائع من رصيد حقوق الملكية باعتباره (هامش الأمان) علما إن نسبة الملاءة هي 10%. (Rose & Hudgins, 2005: 396)

3 - ربط صافي الربح بعد الضريبة بالموجودات الكلية، بهدف إعداد مؤشر صافي ربحية الموجودات الكلية، و يتكون بسط هذا المؤشر من صافي الربح بعد الضريبة ومقامه من الموجودات الكلية وكما يأتي:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الموجودات الكلية}} = \text{صافي ربحية الموجودات الكلية}$$

ويقيس لنا هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف وقدرته على تحقيق أرباح صافية من تشغيل (توظيف) موجودات الكلية (Beccalli, 2006 ; 15) المصرف الكلية

إن مقام المؤشر (الموجودات الكلية) يعد أساسا لتوليد دخل عائد العمليات التشغيلية في المصرف إذ انه يتناسب إجمالي العائد طرديا مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية الأخرى المختلفة، ويعبر عن صافي العائد لمدة زمنية معينة (سنة واحدة) وذلك لاستغلال المصرف ما لديه من موجودات ومدى الكفاية التي يتمتع بها في استغلالها (Reaz, 2005 : 14) و

(Kobeissi, 2005 : 11)



باستخدام (نموذج رياضي تركيبى) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

4 - ربط الموجودات الكلية بحقوق الملكية (حقوق المساهمين) بهدف إعداد مؤشر مخاطر المديونية، والذي يسمى أيضا بمؤشر (الرافعة المالية) ويتكون بسط المؤشر من الموجودات الكلية ومقام المؤشر من حقوق الملكية وكما يلي:

$$\frac{\text{الموجودات الكلية}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{مؤشر مخاطر المديونية}$$

ويقيس لنا هذا المؤشر مقدار الديون الكلية على حقوق الملكية، أي كم تشكل الديون الكلية من حقوق Financial Leverage Multiplier الملكية لهذا جاءت التسمية بالرافعة المالية وهذا المؤشر يوضح لنا قدرة القرارات المالية التي تتخذها إدارة المصرف بشأن استخدام القروض في هيكلها المالي أي التمويل بالديون مقارنة مع حقوق الملكية وبما يؤدي الى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية، وتعرض المصرف في الوقت نفسه الى المخاطرة المالية التي تزداد مع كل إضافة في نسبة الإقراض، مما يجعل المصارف غير قادرة على تلبية مطلوباتها المتعلقة بدفع الفائدة وسداد الأقساط المصرفية، والغرض من هذا انه يبين لنا مقدار الديون الكلية على حقوق الملكية، أي كم تشكل الديون الكلية على أو من حقوق الملكية (حنفي، أبو قحف، 2004: 261).

واستنادا الى ما تقدم يمكن صياغة النموذج الرياضي التركيبي وعلى النحو الآتي:

$$\frac{\text{الموجودات الكلية}}{\text{حقوق الملكية}} \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الموجودات الكلية}} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الصافي الربح بعد الضريبة}} \times \frac{\text{الصافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الصافي الربح بعد الضريبة}}$$

ونلاحظ أن النموذج الرياضي التركيبي يتكون من مؤشر رئيسي هو صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع (موضوع الدراسة) وهو ناتج عن حاصل ضرب ثلاث مؤشرات فرعية هي (أ × ب × ج) ويقاس لنا هذا المؤشر مدى مساهمة الحسابات الجارية والودائع في تحقيق العائد (صافي الربح) لصالح المصرف، أما المؤشرات الفرعية الثلاثة فهي كما يلي:

أ - مؤشر مخاطر حقوق الملكية، ويقاس لنا هذا المؤشر قدرة المصرف على رد الحسابات الجارية والودائع من رصيد حقوق الملكية، ويعد هذا المؤشر من مؤشرات مخاطر رأس المال.

ب - مؤشر ربحية الموجودات الكلية، ويقاس لنا هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف وقدرته في تحقيق الأرباح الصافية من تشغيل (توظيف) موجودات المصرف الكلية، ويعد هذا المؤشر من مؤشرات تحليل الربحية.

ج - مؤشر مخاطر المديونية (مؤشر الرافعة المالية)، ويقاس لنا هذا المؤشر مقدار الديون الكلية على حقوق الملكية أي كم تشكل الديون الكلية من حقوق الملكية، ويعد هذا المؤشر من مؤشرات المديونية.



باستخدام (نموذج رياضي تركيبي) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

المحور الرابع/ تطبيق النموذج الرياضي التركيبي على بيانات المصرف موضوع الدراسة

سوف نقوم بإجراء التحليل المالي بتطبيق النموذج الرياضي التركيبي على الأساس الثابت ، وعلى الأساس المتغير خلال مدة الدراسة وعلى النحو الآتي :

أولاً - تطبيق النموذج الرياضي التركيبي على الأساس الثابت خلال المدة المالية 2007 - 2008 وكما يأتي:

نفرض أن قيمة مؤشر صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع بعد الضريبة في سنة الأساس 2007 هو (س) فيكون تطبيق النموذج الرياضي التركيبي على النحو الآتي:

$$\text{المؤشر في سنة الأساس 2007} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الموجودات الكلية}} \times \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}}$$

الموجودات الكلية

حقوق الملكية

وبالرجوع الى بيانات الكشف رقم (1) يكون تطبيق النموذج الرياضي التركيبي على النحو الآتي :

$$\text{س} = \frac{406783}{50449} \times \frac{14451}{406783} \times \frac{50449}{333057}$$

$$\text{س} = 8.063 \times 0.036 \times 0.151$$

نفترض أن قيمة مؤشر صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع بعد الضريبة في السنة الجارية 2008 هو (ص) فيكون تطبيق النموذج الرياضي التركيبي على النحو الآتي :

$$\text{ص} = \frac{569668}{63840} \times \frac{13952}{569668} \times \frac{63840}{431100}$$

$$\text{ص} = 8.923 \times 0.024 \times 0.148$$

ولغرض إجراء المقارنة للسنتين الماليتين 2007 و 2008 فقد تم إعداد الكشف رقم (2) المرفق من المعادلتين

السابقتين معادلة السنة الجارية 2008 ومعادلة السنة الأساس 2007 ، وعلى النحو الآتي:-



باستخدام (نموذج رياضي تركيبى) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

الكشف رقم (2)

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش . م . خ)

كشف بالمؤشرات النوعية المقارن على الأساس الثابت خلال السنتين الماليتين 2007 و 2008

ت	المؤشرات المالية النوعية المختارة (المتغيرات)	سنة الأساس 2007 (س)	السنة الجارية 2008 (ص)	الانحرافات (ص _ س)
1	مؤشر مخاطر حقوق الملكية (أ)	0.151	0.148	(0.003)
2	مؤشر ربحية الموجودات الكلية (ب)	0.036	0.024	(0.012)
3	مؤشر مخاطر المديونية أو مؤشر الرافعة المالية (ج)	8.063	8.923	0.860
4	مؤشر صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع بعد الضريبة (أ × ب × ج)	0.043830468	0.031694496	(0.012135972)

المصدر : من إعداد الباحث استنادا الى المعلومات الواردة في الكشف رقم (1)
وباستخدام طريقة (الاستبدال المتتالي / المتسلسل) (*) نحصل على قيم انحرافات المتغيرات الثلاثة الآتية :

(*) راجع المصادر الآتية :

- 1- Bednarski ,Lech :Wielkie Organizacje Gospodarcze,(Analiza Ekonomiczna) ,panstwowe Wydawnictwo Ekonomiczne,Warszawa .1999.
- 2- Wasniewski,Tadeusz:Metody Analizy Finansowej W Przedsiębiorstwie , Panstwowe W Wydawnictwo Ekonomiczne ,Warszawa ,1999.
- 3- Kasprzak ,Tedeusz:Analize Dzialalnosci Systemow Ekonomicznych ,Panstwowe ,Warszawa ,1999.

$$\begin{aligned} \text{ح أ} &= \text{أ ص} \times \text{ب س} \times \text{ج س} - \text{أ س} \times \text{ب س} \times \text{ج س} \\ \text{ح أ} &= 8.063 \times 0.036 \times 0.151 - 8.063 \times 0.036 \times 0.148 \\ \text{ح أ} &= 0.043830468 - 0.042959664 \\ \text{ح أ} &= (0.000870804) \end{aligned}$$

مما تقدم نلاحظ أن انحراف قيمة مؤشر مخاطر حقوق الملكية (ح أ) كان بالسالب بمقدار (0.000870804) خلال السنة المالية 2008 مقارنة مع سنة الأساس 2007 المالية وهو مؤشر جيد رغم انخفاضه من 15.1% عام 2007 الى 14.8% عام 2008 لان معيار الملاءة الذي حدده احد الباحثين Rose ب 10% والبنك المركزي العراقي الذي حدده ب 12% علما بان ارتفاع مؤشر مخاطر حقوق الملكية عن المعيار معناه تجميد موارد مالية كثيرة بدلا من توجيهها نحو الفرص الاستثمارية الملائمة.



باستخدام (نموذج رياضي تركيبي) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

$$ح ب = أ ص \times ب ص \times ج س - أ ص \times ب س \times ج س$$

$$ح ب = 8.063 \times 0.024 \times 0.148 - 8.063 \times 0.036 \times 0.148$$

$$ح ب = 0.028639776 - 0.042959664$$

$$ح ب = (0.014319888)$$

مما تقدم نلاحظ أن انحراف قيمة مؤشر ربحية الموجودات الكلية (ح ب) كان بالسالب بمقدار (0.014319888) خلال السنة المالية 2008 مقارنة مع السنة الأساس 2007 وهو مؤشر ضعيف فقد

انخفض مؤشر الربحية للموجودات الكلية من 3.6% عام 2008 الى 2.4% عام 2007.

$$ح ج = أ ص \times ب ص \times ج ص - أ ص \times ب س \times ج س$$

$$ح ج = 8.923 \times 0.024 \times 0.148 - 8.063 \times 0.024 \times 0.148$$

$$ح ج = 0.031694496 - 0.028639776$$

$$ح ج = 0.00305472$$

مما تقدم نلاحظ أن انحراف قيمة مؤشر مخاطر المديونية الذي يسمى (مؤشر الرافعة المالية) (ح ج) كان موجبا بمقدار 0.00305472 خلال السنة الجارية 2008 مقارنة مع سنة الأساس 2007، ويشير هذا المؤشر الى ارتفاع مقدار الاستثمارات الكلية (الموجودات المتداولة والموجودات الثابتة) التي تزداد مع كل إضافة، فقد كانت الموجودات الكلية تعادل ثمانية أضعاف حقوق الملكية عام 2007 وارتفعت الى تسعة أضعاف حقوق الملكية تقريبا عام 2008 وهذا معناه زيادة الرفع المالي (زيادة عدد مرات استخدام /توظيف الموجودات الكلية) مقارنة بحقوق الملكية.

وأخير ومن خلال جمع انحرافات المؤشرات المالية الجزئية الثلاثة ح أ، ح ب، ح ج نحصل على الانحراف الكلي لمؤشر صافي ربحية الحسابات والودائع بعد الضريبة وعلى النحو الآتي:

$$\text{الانحراف الكلي} = ح أ + ح ب + ح ج$$

$$\text{الانحراف الكلي} = (0.000870804) + (0.014319888) + 0.00305472$$

$$\text{الانحراف الكلي} = (0.012135972)$$

مما تقدم نلاحظ إن انحراف مؤشر ربحية الحسابات الجارية والودائع كان بمقدار (0.012135972) بالسالب نتيجة تأثير ثلاثة عوامل (متغيرات) هي:

1- انخفاض مؤشر مخاطر حقوق الملكية (أ) بالسالب ومقداره (0.000870804)، ورغم ذلك فقد كانت قيمة المؤشر جيدة لكون قيمته كانت أعلى من المعيار المحدد من قبل بعض الباحثين Rose والذي حدده ب 10%، فضلا عن ذلك كان هذا المؤشر أعلى من المعيار الذي حدده البنك المركزي العراقي وقدره 12%، وهذا يعني أن المصرف (موضوع الدراسة) قد جمد بعض موارده المالية الفائضة في (الحسابات الجارية والودائع) ولم يستغلها (يوظفها) نحو الفرص الاستثمارية الملائمة.

2- انخفاض مؤشر ربحية الموجودات الكلية (ب) وبمقدار (0.014319888)، وهذا المؤشر كان مؤشرا ضعيفا إذ انخفضت ربحية الموجودات الكلية من 3.6% في سنة الأساس 2007 الى 2.4% في السنة الجارية 2008 أي بمقدار (1.2%) (لاحظ الكشف رقم 2 لطفا)



باستخدام (نموذج رياضي تركيبى) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

3- ارتفاع مؤشر مخاطر المديونية (مؤشر الرافعة المالية) بالموجب وبمقدار 0.00305472 وهذا المؤشر يعد مؤشرا جيدا إذ ارتفع أكثر بقليل من ثمانية أضعاف 8.063 في سنة الأساس 2007 الى حوالي تسعة أضعاف 8.923 في السنة الجارية 2008 أي بزيادة في الرفع مقدارها 0.860 (لاحظ الكشف رقم 2 لطفا).

واستنادا الى ما تقدم نقول أن ارتفاع المؤشرين الأول ، والثاني بالسالب قد أثرت مجتمعة وغطت قيمة المؤشر الموجب الثالث وظهرت نتيجته النهائية على ربحية الحسابات الجارية والودائع بالسالب

ثانيا : - تطبيق النموذج الرياضي التركيبي على الأساس المتغير للمدة المالية 2008 - 2009
نفرض إن قيمة مؤشر صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع بعد الضريبة في سنة الأساس 2008 هو (س) فيكون تطبيق النموذج الرياضي التركيبي على النحو الآتي:

$$\text{سنة الأساس 2008} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}} \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الموجودات الكلية}} \times \frac{\text{الموجودات الكلية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وبالرجوع الى بيانات الكشف رقم (1) يكون تطبيق النموذج الرياضي التركيبي على النحو الآتي :

$$\text{المؤشر في سنة الأساس 2008} = \frac{63840}{431100} \times \frac{13952}{569668} \times \frac{569668}{63840}$$

$$= 0.148 \times 0.024 \times 8.923$$

نفرض أن قيمة صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع بعد الضريبة في السنة الجارية 2009 هو (ص)، فيكون تطبيق النموذج الرياضي التركيبي على النحو الآتي:-

$$\text{السنة الجارية 2009} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}} \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الموجودات الكلية}} \times \frac{\text{الموجودات الكلية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$\text{ص} = \frac{75547}{452215} \times \frac{11707}{557540} \times \frac{557540}{75547}$$

$$\text{ص} = 0.167 \times 0.021 \times 7.380$$

ولغرض إجراء المقارنة للسنتين الماليتين 2008 و 2009 تم إعداد الكشف رقم (3) وكما يلي :



باستخدام (نموذج رياضي تركيبي) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

الكشف رقم (3)

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش . م . خ)

كشف بالمؤشرات المالية النوعية المختارة (المتغيرات) على الأساس المتغير خلال السنتين الماليتين 2008، 2009

ت	المؤشرات المالية النوعية المختارة (المتغيرات)	سنة الأساس 2008	السنة الجارية 2009	الانحرافات
		(س)	(ص)	(ص - س)
1	مؤشر مخاطر حقوق الملكية (أ)	0.148	0.167	0.019
2	مؤشر ربحية الموجودات الكلية (ب)	0.024	0.021	(0.003)
3	مؤشر مخاطر المديونية أو الرافعة المالية (ج)	8.923	7.380	(1.543)
4	مؤشر صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع بعد الضريبة (أ × ب × ج)	0.031694496	0.02588166	(0.005812836)

المصدر : من إعداد الباحث استنادا الى المعلومات الواردة في الكشف رقم (1)

وباستخدام طريقة الاستبدال المتتالي (المتسلسل) نحصل على قيم انحرافات المتغيرات الثلاثة الآتية :

$$ح أ = أ ص × ب س × ج س - أ س × ب س × ج س$$

$$ح أ = 0.167 × 0.024 × 8.923 - 0.148 × 0.024 × 8.923$$

$$ح أ = 0.035763384 - 0.031694496$$

$$ح أ = 0.004068888$$

مما تقدم نلاحظ أن انحراف قيمة مؤشر مخاطر حقوق الملكية (ح أ) كان موجب بمقدار 0.004068888

خلال السنة المالية الجارية 2009 مقارنة بسنة الأساس 2008 وهو مؤشر جيد فقد ارتفع من 14.8 %

عام 2008 الى 16.7 عام 2009 أي بزيادة قدرها 1.9% علما بان معيار الملاءة التي حددها احد

الباحثين Rose ب 10%، أما البنك المركزي العراقي فقد حددها بنسبة 12% .

$$ح ب = أ ص × ب ص × ج س - أ ص × ب س × ج س$$

$$ح ب = 0.167 × 0.021 × 8.923 - 0.167 × 0.024 × 8.923$$

$$ح ب = 0.031292961 - 0.035763384$$

$$ح ب = (0.004470423)$$

مما تقدم نلاحظ أن انحراف قيمة مؤشر ربحية الموجودات الكلية (ح ب) كان بالسالب حيث بلغ

(0.004470423) خلال السنة المالية 2009 مقارنة بسنة الأساس 2008 وهو مؤشر ضعيف فقد

انخفض ربحية الموجودات الكلية من 2.8 % عام 2008 الى 2.1 % عام 2009 وهي أرباح قليلة مقارنة

بالفوائد التي تدفعها المصارف التجارية بشكل عام.

$$ح ج = أ ص × ب ص × ج ص - أ ص × ب س × ج س$$

$$ح ج = 0.167 × 0.021 × 7.380 - 0.167 × 0.024 × 8.923$$

$$ح ج = 0.02588166 - 0.03129261$$

$$ح ج = (0.005411301)$$



باستخدام (نموذج رياضي تركيبي) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

مما تقدم نلاحظ أن انحراف قيمة مؤشر مخاطر المديونية (مؤشر الرافعة المالية) (ح ج) كان بالسالب بمقدار (0.005411301) خلال السنة المالية 2009 مقارنة بسنة الأساس 2008 المالية، وهو مؤشر جيد حيث يشير الى انخفاض مقدار الاستثمارات الكلية (الموجودات المتداولة والموجودات الثابتة)، فقد كانت الموجودات الكلية تعادل تسعة أضعاف حقوق الملكية تقريبا عام 2008 (سنة الأساس) وانخفضت الى سبعة أضعاف في السنة الجارية 2009 بسبب انخفاض الرفع الذي يخفف من مخاطر المديونية.

$$\text{الانحراف الكلي} = \text{ح أ} + \text{ح ب} + \text{ح ج}$$

$$\text{الانحراف الكلي} = 0.004068888 + (0.004470423) + (0.005411301)$$

$$\text{الانحراف الكلي} = (0.005812836)$$

مما تقدم نلاحظ أن مؤشر ربحية الحسابات الجارية والودائع كان بمقدار (0.005812836) بالسالب نتيجة تأثير ثلاث عوامل (متغيرات) هي:

1 - ارتفاع مؤشر مخاطر حقوق الملكية (أ) بالموجب وبمقدار 0.00406888 وهو مؤشر جيد لكون قيمته كانت أعلى من المعيار المحدد من قبل بعض الباحثين Rose والذي حدده ب 10%، فضلا عن ذلك كان هذا المؤشر أعلى من المعيار الذي حدده البنك المركزي العراقي وقدره 12% وهذا يعني ان المصرف (موضوع الدراسة) قد جمد بعض موارده المالية الفائضة في (الحسابات الجارية والودائع) ولم يستغلها (يوظفها) نحو الفرص الاستثمارية الملائمة.

2 - انخفاض مؤشر ربحية الموجودات الكلية (ب) وبمقدار (0.004470423) وهذا المؤشر كان مؤشرا ضعيفا إذ انخفضت ربحية الموجودات الكلية من 2.4% عام 2008 في سنة الأساس الى 2.1% عام 2009 في السنة الجارية أي بمقدار انخفاض وقدره 0.3% (لاحظ الكشف رقم 3 لطفا).

3 - انخفاض مؤشر مخاطر المديونية (مؤشر الرافعة المالية) بمقدار (0.005411301) بالسالب ومع هذا كان المؤشر جيدا رغم انخفاضه فقد انخفض من تسعة أضعاف تقريبا 8.923 في سنة الأساس الى أكثر من سبعة أضعاف بقليل 7.380 في السنة الجارية 2009 وكان مقدار الانخفاض 1.5% (لاحظ الكشف رقم 3 لطفا).

واستنادا الى ما تقدم نقول أن ارتفاع المؤشر الأول، وانخفاض المؤشر الثاني قد أثر بالسالب على المؤشر الثالث وظهرت النتيجة النهائية على ربحية الحسابات الجارية والودائع بالسالب.



(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

المحور الخامس / الاستنتاجات والتوصيات

يهدف هذا المحور الى استعراض أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحث من خلال تحليل ربحية الحسابات الجارية والودائع باستخدام (نموذج رياضي تركيبى) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش . م . خ) خلال المدة من 2007 – 2009 المالية وذلك على النحو الآتي:

أولاً - الاستنتاجات

- 1 - تتركز أنشطة المصارف التجارية العراقية بشكل عام على أعمال الصيرفة التجارية ، كالإقراض قصير الأجل ، والتسهيلات المصرفية الأخرى ، ... الخ بهدف تحقيق الأرباح السريعة بدلا من توجيه المصارف التجارية العراقية نحو الأنشطة الاستثمارية التي تدعم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها لتحقيق أهداف التنمية وتطوير المجتمع العراقي ، وقد ساهم البنك المركزي العراقي بوضع القيود على أنشطة المصارف التجارية الاستثمارية التي لها علاقة بتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها .
- 2 - إن استخدام (النموذج الرياضي التركيبى) يعد إضافة علمية جديدة في تحليل القوائم المالية في العراق وسوف يفيد حتما أقسام المحاسبة المتناظرة في كليات الإدارة والاقتصاد بالجامعات العراقية ، والوحدات الاقتصادية العاملة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، فضلا عن الباحثين والمهتمين بالتحليل المالي ، والاقتصادي .
- 3 - لاحظ الباحث إن إدارة المصرف (موضوع الدراسة) قد التزمت بتعليمات البنك المركزي العراقي فيما يتعلق بمعيار الملاعة التي حددها Rose بنسبة 10%، والبنك المركزي العراقي بنسبة 12%. لقد كانت قيمة مؤشر مخاطر حقوق الملكية عام 2007 بمقدار 15.1% ثم انخفضت ثم انخفضت قليلا عام 2008 الى 14.8% (على الأساس الثابت) . إما (على الأساس المتغير) فقد كانت قيمة مؤشر مخاطر حقوق الملكية عام 2008 بمقدار 14.8% ثم ارتفعت الى 16.7 عام 2009 وهذا يعني إن نسبة الضمان (الأمان) لحقوق الملكية في تغطية الحسابات الجارية والودائع خلال الفترة كانت جيدة جدا ، وأكثر من النسب المقررة من قبل بعض الباحثين والبنك المركزي العراقي .
- 4 - كانت قيمة مؤشر ربحية الموجودات الكلية بالسالب عام 2008 مقارنة بسنة الأساس عام 2007 بسبب انخفاض قيمة هذا المؤشر في السنة الجارية 2008 من 2.4% مقارنة بسنة الأساس عام 2007 التي كانت بمقدار 3.6% (على الأساس الثابت) . أما (على الأساس المتغير) فقد انخفضت قيمة هذا المؤشر الى 2.1% عام 2009 مقارنة بسنة الأساس عام 2008 والتي كانت بمقدار 2.4% وبشكل عام هذا المؤشر ضعيف قياسا بالفوائد التي تدفعها المصارف التجارية بسبب الظروف والأوضاع الأمنية التي مر بها العراق خلال مدة الدراسة فضلا عن تعليمات المصرف المركزي العراقي.



باستخدام (نموذج رياضي تركيبى) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

- 5 - كانت قيمة مؤشر مخاطر المديونية (مؤشر الرافعة المالية) بالموجب حيث ارتفعت قيمة الموجودات الكلية من ثمانية أضعاف قيمة حقوق الملكية في سنة الأساس عام 2007 الى تسعة أضعاف تقريبا من حقوق الملكية (على الأساس الثابت) وهو مؤشر جيد وينفس الوقت ينطوي على نسبة من المخاطر لان عملية تشغيل (توظيف) الموجودات الكلية لا تخلو من المخاطر (مخاطر الرفع المالي) . أما (على الأساس المتغير) فقد كانت قيمة هذا المؤشر عام 2008 سنة الأساس سالبة حيث انخفضت من تسعة أضعاف الى سبعة أضعاف عام 2009 قياسا بسنة الأساس 2008 بسبب سياسة المصرف المركزي العراقي في فرض قيود جديدة على عمليات تشغيل (توظيف) موجودات المصارف التجارية بشكل عام ومع هذا فهو مؤشر جيد .
- 6 - مما تقدم نلاحظ ان المؤشرات الفرعية الثلاثة، مؤشر مخاطر حقوق الملكية ، ومؤشر ربحية الموجودات الكلية ، ومؤشر مخاطر المديونية أثرت بشكل أو بآخر على المؤشر الرئيسي (موضوع الدراسة) مؤشر ربحية الحسابات الجارية والودائع سلبا في بعض الأحيان وإيجابا في حين أخرى .

ثانيا : التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم عرضها فان الباحث يوصي بما يلي:

- 1 - استحداث (خدمات) وأنشطة جديدة لتطوير أنشطة المصارف التجارية العراقية فضلا عن الأنشطة التقليدية المحدودة مثل الأنشطة التجارية المتوسطة وطويلة الأجل لخدمة الاقتصاد الوطني ، والمساهمة في تطوير المجتمع العراقي اقتصاديا ، واجتماعيا ، وذلك بالانفتاح على المصارف التجارية العربية ، والإقليمية ، والعالمية بعد تطوير مهارات وكفاءة العاملين العراقيين فيها بشكل عام عن طريق البحث والتطوير وتقديم التسهيلات اللازمة لموظفي المصارف لإكمال تحصيلهم العالي الخ.
- 2 - قيام البنك المركزي ، والإدارة العليا في المصارف التجارية العراقية كافة في توجيه اهتمام المحاسبين وتشجيعهم وتقديم التسهيلات المختلفة لهم في تطوير مهاراتهم التحليلية للقوائم المالية ، وإيفادهم الى دول وجامعات العالم المتقدم ، ومراكز البحث العلمي والمصارف التجارية المتقدمة للاطلاع على أساليب استخدام التحليل المالي المتطورة بهدف الاستفادة منهم لاحقا لإجراء الدراسات والأبحاث التحليلية .
- 3 - يوصي الباحث البنك المركزي العراقي ، وإدارة المصرف (موضوع الدراسة) بالالتزام بنسبة الضمان (الأمان) التي حددها بعض الباحثين ب 10% والمصرف المركزي العراقي ب 12% من حقوق الملكية قياسا بالحسابات الجارية والودائع، وليس رفع هذه النسبة أكثر فأكثر ، لان رفع النسبة معناه تعطيل جزء من موارد الحسابات الجارية والودائع وعدم تشغيلها (توظيفها) وهذا يؤكد توصيتنا رقم (1) باستحداث (خدمات) وأنشطة جديدة متطورة عن طريق الانفتاح على المصارف العربية ، والإقليمية ، والعالمية .
- 4 - يوصي الباحث البنك المركزي العراقي بتشديد الرقابة على أنشطة المصارف التجارية العراقية حيث لاحظ الباحث انخفاض مؤشر ربحية الموجودات الكلية خلال مدة الدراسة ، وفي المقابل لاحظ الباحث أيضا ان المصرف (موضوع الدراسة) قد تطور تطورا كبيرا في أرباحه ، ومن رسملتها وهذه الملاحظة في الحقيقة تحتاج الى دراسة تحليلية أعمق لتفسير هذه الحالة .
- 5 - يرى الباحث قيام المصرف (موضوع الدراسة) بزيادة قيمة مؤشر الرفع المالي معناه تحقيق عوائد جيدة من تشغيل (توظيف) الموجودات الكلية مقارنة بحقوق الملكية ، وهو مؤشر ممتاز ويحتاج الى دراسة تفصيلية معمقة لتفسير حالة التطور الكبيرة الواردة في الفقرة (4) انفه الذكر .
- 6 - يوصي الباحث إدارة المصرف (موضوع الدراسة) بمعالجة النتائج السلبية في المؤشرات الفرعية الثلاثة، مؤشر مخاطر حقوق الملكية ، ومؤشر ربحية الموجودات الكلية ، ومؤشر مخاطر المديونية فضلا عن تطوير النتائج الايجابية التي أظهرتها المؤشرات المذكورة بهدف تطوير استخدام موارد الحسابات الجارية والودائع في استحداث (خدمات) وأنشطة استثمارية جديدة من اجل رفع كفاءة مؤشر ربحية الحسابات الجارية والودائع نحو الأفضل .



باستخدام (نموذج رياضي تركيبي) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

" قائمة بالمصادر والمراجع "

أولاً - التقارير (الوثائق الرسمية)

- 1 - التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش . م . خ) للمدة من 2007 - 2009 المالية .
- 2 - قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 .
- 3 - قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984 ، الطبعة الثالثة . المكتبة القانونية للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2009 .
- 4 - قانون المصارف العراقي رقم (93) لسنة 2004 .
- 5 - وزارة المالية، مصرف الرافدين، دليل المعاملات المصرفية رقم (1) ، 1987 .
- 6 - وزارة المالية ، مصرف الرافدين ، دليل المعاملات المصرفية رقم (2) (حسابات التوفير والودائع النقدية ، 1984 .

ثانياً - المصادر العربية

1. أبو قحف، عبد السلام وعبد الغفار، حنفي، "الإدارة الحديثة للبنوك التجارية" ، ط 1، الدار الجامعية للنشر، بيروت، لبنان، 1991.
2. حشيش، عادل احمد، " اقتصاديات النقود والبنوك "، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان . 1993 .
3. الداغر ، محمود محمد ، "الأسواق المالية ، مؤسسات ، أوراق ، بورصات" ، دار الشروق للطباعة ، عمان ، الأردن ، 2005 .
4. سلامة ، إبراهيم زكي ، " الجوانب الاقتصادية والتسهيلات الائتمانية "، مجموعة محاضرات للعام 1985 - 1986 ، معهد الدراسات المصرفية ، البنك المصري المركزي ، 1985-1986 .
5. المالقي، عائشة الشرقاوي - البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، ط1، المركز الثقافي العربي، 2006.
6. النجفي ، حسن، " معجم المصطلحات الاقتصادية والقانونية " ط 1 دار واسط للنشر ، بغداد ، العراق ، 1982 .
7. هندي ، منير إبراهيم " إدارة البنوك التجارية ، مدخل اتخاذ القرارات " ، ط 3 ، المكتب العربي الحديث، القاهرة ، مصر ، 2000.
8. هندي ، منير إبراهيم ، "أدارة البنوك التجارية "المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية ، مصر ، 1996.



باستخدام (نموذج رياضي تركيبي) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

(ش . م . خ) خلال المدة المالية 2007 – 2009

ثالثا: الدوريات

1 – سمان ،حسين محمد ، " نظرة في واقع المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، مج 5 ، ع 2 ، 1997 .

2 – Cornett ,Marcia Millon & Mc Nutt ,Jamie John “ performance change, Around Bank Mergers : Revenue Enhancements versus cost Reduction Southern Illinois , University , 2006.

3- Beccalli , Elena, “ Does it investment improve Bank performance , Evidence from Europe “ , 2006.

1 رابعا: الرسائل الأطاريح الجامعية
- الحسيني ، همام عبد الوهاب " اثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي "رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2010.

2- العزاوي ، هدى ، " دراسة النشاط المصرفي الحكومي في العراق خلال المدة 1947 – 1994 " ، أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم إدارة الأعمال ، الجامعة المستنصرية ،كلية الإدارة والاقتصاد ، 1997 .

3 – الياسري ، محمد فاضل ، " آليات تدقيق الأدوات المالية المشتقة وبيان مخاطر استعمالها بالتطبيق على البنك العربي الأردني " ، أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم المحاسبة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010 .

4- كوين ، عبد الكاظم محسن ،" العوامل المؤثرة في الطلب على الودائع المصرفية " ، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 1999.

خامسا : الكتب الانكليزية

1- Dyckman , Thomas R. ,Duets & Dives ,Charles J, Intermediate Accounting ,Forth Edition , 1998.

2- Saunders , Anthony , Financial institutions Management , 3 rd Ed , McGraw- Hill , Higher Education , 2000.

3- Rose ,Peter s . ,Commercial Bank Management ,Producing and selling financial services , Boston ,Richard D. Irwin inc , USA , 1991 .

4- Koch , Timothy W.& Macdonald ,S. Scott Banking Management , 4th Ed , The Dryden Press Harcourt College Publishers ,2000.

5- G. Kaufman," The U .S Financial system Money ,M markets, and Institutions prentice – Hall Inc , Englewood Cliffs , USA , 1980 .

6- Rose Peter S & Hudgins , Sylvia, C , Bank Management & financial services , 6th Ed , Published by Mc. Graw – Hill Irwin , USA .2005.



باستخدام (نموذج رياضي تركيبي) بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

- 7- Kobeissi , Nada ownership Structure & Bank-Performance Evidence from the Middle East & North Africa , long Island University . 2005.
- 8- Reaz, Masrur M. " Linking Corporate Governance & Bank Performance: Evidence from Bangladesh " North South University , Bangladesh, 2005.

سادسا : المصادر البولندية

- 1 – Bednarski , Lech ; Wielkie Organization Gospodarcze , (Analiza Ekonomiczna) Panst wawe Wydawnictwo Ekonomiczna , Warszawa , 1999.
- 2 – wasnie wski ,Tadeusz : Metody Analizy Finansowej W Przedsiębiorstwie , Panstwowe Wydawnictwo Ekonomiczna Warszawa 1991.
- 3 – Kasprzak , Tadeusz : Analiza Działalności Systemów Ekonomicznych , Panstwowe Warszawa ,1988 .